بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ولو نشاء للذين آمنوا فدعفتهم بسماحهم ولتعرفنهم في لحن القول﴾

سلسلة الردود على السلفية الوهابية رقم (٤٠):

الألباني تحت المجهر

كتبه الفقير لله / ناصر المزروعى

أعدّه / حفيد الشراة العماني

منهجية الألباني

❖ يقول الألباني "إنني لا أقلد أحدا في منهجي العلمي" ^١ وقد يغتر بهذا الكلام المستضعفون ويظنون أن الألباني وصل درجة الإجتهد في علم الحديث، وليس مقلداً، ولكن هل فعلاً أنه كان مجتهداً أو مقلداً متناقضاً؟ دع الألباني نفسه يرد على نفسه (الألباني يرد على الألباني)، سافر معي في هذه الرحلة القصيرة لتشاهد كيف الغزال يأكل الأسد (أي عجائب الألباني).

❖ يقول الألباني "إنني لا أقلد أحداً في منهجي العلمي" ولكن نجد في منهجه العلمي - منهجه التناقضي وهو أقرب وأصح - عكس هذه ادعاءات، فإنه صحح حديثاً في صفة الصلاة^٢ ثم تراجع عنه إلى تضعيفه في نفس الكتاب في طبعة المعارف قائلاً: ((ثم تبين لي أن الحديث ضعيف، وكنت اتبعت المناوي في تصحيحه لاسناد ابن أبي شيبه)) يقول اتبعت المناوي في تصحيحه وفي تمام المنة يقول: "إنني لا أقلد أحداً في منهجي العلمي" فتبين من هذا أنه لا يقلد أحداً في منهجه التناقضي.

❖ ثم إنه ضعف حديثاً في (ضعيف الجامع / ٥٠٥٢) ثم صححه في (الصحيحة / ٢٨٠٠) قائلاً: "ثم ظهر أنني كنت مخطئاً في اعتمادي قول الحافظ: مقبول".
وحسن حديثاً في (تعليقات الجياد) ثم ضعفه في (الضعيفة / ١١٧٨) قائلاً: "وقد كنت اغتررت تبعاً للنووي وابن حجر بظاهر رواية الحاكم هذه...". هنا يقول حسنه تبعاً للنووي وابن حجر في تمام المنة يقول: "إنني لا أقلد أحداً في منهجي العلمي" ولا أعرف عن أي منهج يتكلم هو!!!؟؟

^١ - تمام المنة ص ٢٤٥
^٢ - صفة الصلاة... ط ٢ ص ٧

❖ ثم إنه **صحح** حديثا في (صحيح الترغيب: ١١٥٠، ط/٢) ثم **ضعفه** في مقدمة الطبعة الثالثة (ص، ٦) من نفس الكتاب **قائلا**: "فهو خطأ قديم وقع اغترارا بظاهر اسناده، وتبع لمن صححه" مسكين يا هذا!!!

❖ كما أنه لا يخفى على ذي بال أنه **ضعف** أحاديث في بعض كتبه، ثم تراجع عن التضعيف على **التصحيح في الصحيحة**، كما **ضعف** حديثا ثم **صححه** في (الصحيحة / ٢٥٢٠) **قائلا**: "إنه لم ينتبه لما في الاسناد من بيان أن أبان هو العطار ففسره - أي الهيثمي - من عند نفسه بأنه أبان بن أبي عياش، وهو متروك عند الحافظ، فصار الحديث بذلك واهيا، وقد اغتررت به في بعض مؤلفاتي فلتصحح" إنه مقلد لا مقلدا ولا مجتهدا، وقولك يا ألباني في تمام المنة "إنني لا أقلد أحدا في منهجي العلمي" ليس بشيء، بل هو مردود عليك رضيت أم أبيت ، طوعا أو كرها.

❖ ثم **ضعف** حديثا في (المشكاة / ٣٦٥) ثم **صححه** في (الصحيحة / ٢٠١) **قائلا**: "وكنت اغتررت بكلامهم" **وضعف** حديث في (شرح عقيدة الطحاوية / ط، ١) ثم قال بعد برهة من الزمن في الطبعة الخامسة: "**صحيح** وإن أعله الذهبي بجهالة أبي سلمة، وتبعته عليه برهة من الزمن" ، وحسن حديثا في (صحيح الجامع / ١٢ ، ط/٣) ثم **ضعفه** في (ضعيف الجامع / ١١٦٣ والضعيفة / ١٣٨٥) **قائلا**: "فنقلته إلى هنا بعد أن كنت أوردته في الكتاب الآخر تقليدا لتحسين الهيثمي أو اتباعا له" إنه لا يقلد أحدا في منهجه العلمي!!!

❖ **وصحح** حديثا في (الضعيفة / ط ، المكتب الإسلامي) **قائلا**: "ثم بدا لي أنني كنت واهما في ذلك تبعا للحافظ).

ثم إنه حسن حديثا في (تخريج أحاديث الترغيب) ثم ضعفه في (الضعيفة / ٨٦٧) قائلا:
"كما وقع لي قديما في تخريج أحاديث الترغيب حيث أشرت للحديث بالحسن، تقليدا مني
لابن كثير ومن ذكرنا معه" وقال في (الصحيحة ٣/ ٢٧٠) "فأنا متوقف في صحته بعد أن
كنت تابعا في تصحيحه برهة من الزمن غيري" وقال في (ضعيف الترغيب / ٥٧٧): "وقد
كنت حسنته تبعا للمؤلف في الطبعة السابقة" فقلوله:

- ١) اغتررت تبعا للنووي
- ٢) مخطئ في اعتمادي قول الحافظ
- ٣) اتبعت المناوي
- ٤) خطأ قديم تبعا لمن صححه
- ٥) اتبعت الذهبي
- ٦) اغتررت بكلامهم
- ٧) مقلد للهيثمي
- ٨) مقلد لابن كثير
- ٩) اتبعت المؤلف
- ١٠) كنت واهما في ذلك تبعا للحافظ
- ١١) اغتررت تبعا لابن حجر

يكفي ذلك حجة ودليلا على أنه ليس ممن يعتمد عليه في تصحيحه وتضعيفه ولا في
معرفته لعلم الرجال، كما أن تناقضاته في ٦٠٠ حديث شاهدة على قلة معرفته وأنه ليس
من فرسان هذا الفن الشريف، ونقول بملء الفم، إنه لا ينبغي لأحد أن يعتمد على هذا
الرجل الذي كان يصحح الراوي هنا ويضعفه هناك، أو يضعف الراوي هنا ويصححه
هناك .

وهكذا كان شأن الألباني، كما أنه كان يجهل بعض الرواة حتى وصل به الأمر إلى أنه يذكر الراوي أحيانا فيقول مجهول أو لم أعرفه، والحال إنه مذكور في كتب الرواة المعتمدة، وقد يكون الراوي من رواة الصحيحين ، مثلا:

١- سعيد بن أشوع، قال الألباني لم أجد له ترجمة (الإرواء ج ٣ ص ١٢١) ولم يعرف الألباني أن اسم أبيه هو عمر بن أشوع وينسب أحيانا إلى جده.

٢- عبدالله بن أبي فروة، قال إنه مجهول ولم أجد من ترجمه (الضعيفة) مع أنه مترجم من كتب كثيرة منها التاريخ الكبير للبخاري.

٣- وأحيانا يذكر الراوي ويجعله من رواة الصحيحين وليس الأمر كذلك، كما ذكر روح بن الفرغ أبا الزنباع أنه من رجال البخاري وليس كذلك (إرواء الغليل)، وهناك أحاديث يبحثها من فهارس الكتب فلا يجدها فيقول لا وجود لها، والحال أنها موجودة في نفس الكتب، مثلا:

٤- حديث يوجد في التاريخ للخطيب البغدادي قال في (الضعيفة ج ٤ ص ٩٤٩) إنه لم يره في فهرس التاريخ للبغدادي، مع أن الحديث موجود في التاريخ المذكور (ج ١٣ ص ٢٧٦) في ترجمة مبادر بن عبدالله (رقم: ٧٢٤٠).

٥- كما أن هناك حديث آخر يرويه الحاكم في (المستدرک ج ٤ ص ٣٠٤) فقد أنكر الألباني على ابن دقيق العيد في نسبه لهذا الحديث إلى الحاكم، وقال إنه لم يره، ذكر ذلك في (إرواء الغليل ج ٨ ص ٢٢٢) مع أن الحديث في كتاب المذكور أي المستدرک للحاكم، وهذا قليل من كثير جدا، وكل ذلك يدل على أنه ليس ممن يعتمد عليه في تصحيحه وتضعيفه، وأنه ليس بشيء في سوق علم الحديث فإنه ليس من فرسان لهذا الفن.

وانظر إن شئت كيف يخالف الألباني قواعد علم الحديث تبعاً لهواه ، وكيف يأخذ هذه القواعد على حسب ما تهوى به نفسه، **جاءت الرواية** في تفسير قوله تعالى «للذين أحسنوا الحسنى وزيادة» بأنه: إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه قالوا ألم تبيض وجوهنا وتنجنا من النار وتدخلنا الجنة قال فيكشف الحجاب قال فوالله لم يعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إليه.

يقول الألباني بأن هذه الرواية صحيحة، ويتجاهل في تصحيحه وجود حماد بن سلمة، فإن حمادا كان له أوهام كما قال ذلك الألباني نفسه^٣ وقال ابن القيم: قال البيهقي إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه وأما مسلم فاجتهد في أمره وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغييره ... وإذا كان الأمر كذلك فالاحتياط لمن راقب الله عز و جل أن لا يحتج بما يجد من حديثه مخالفاً لأحاديث الثقات الأثبات؛
هنا تأتي الأسئلة:

- ١- هل خالف حماد بن سلمة من هو أوثق منه وأكثر عدداً؟
- ٢- ما حكم زيادة الثقة إذا خالف الثقة من هو أوثق منه؟
- ٣- ما حكم رواية الراوي الذي له أوهام؟
- ٤- هل ما رواه حماد عن ثابت مقطوع بصحته؟

٣ - الضعيفة ج ٢ ص ٣٣٣
٤ - إعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٦١

١- هل خالف حماد بن سلمة من هو أوثق منه وأكثر عددا؟

الجواب عن هذا السؤال الأول: يقول الإمام النووي: هذا الحديث هكذا رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن ابي ليلى عن صهيب عن النبي ﷺ قال أبو عيسى الترمذى وأبو مسعود الدمشقى وغيرهما لم يروه هكذا مرفوعا عن ثابت غير حماد بن سلمة ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد عن ثابت عن بن ابي ليلى من قوله، ليس فيه ذكر النبي ﷺ ولا ذكر صهيب °.

ويقول الترمذى: ((هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا، رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَوْلُهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ صُهَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ))^٦

❖ لقد رأيت أن حمادا خالف أكثر عددا كما أنه خالف من هو أوثق منه وهو حماد بن زيد، حيث رواه هؤلاء موقوفا أي غير مرفوع، فخالفهم حماد بن سلمة فرواه مرفوعا ونسبه إلى النبي ﷺ، والحال إنه قول ابن ابي ليلى وليس قول الرسول ﷺ، فلماذا إذن ادعيتهم في قوله تعالى {للذين أحسنوا الحسنى وزيادة} بأن الزيادة هي رؤية المؤمنين لربهم في الجنة محتجين بما رواه حماد ابن سلمة؟

❖ مع أن حماد بن سلمة قد خالف هنا من هو أوثق منه وهو حماد بن زيد!؟

° - شرح صحيح مسلم للإمام النووي ج ٢ ص ٢٩٧
٦ - سنن الترمذى شرح لحديث رقم ٣١٠٥

٢- ما حكم زيادة الثقة إذا خالف الثقة من هو أوثق منه؟

الجواب عن هذا السؤال الثاني: يذكر لنا الألباني في (التوسل) بأن زيادة الثقة أو مخالفة الثقة بمن هو أوثق منه مردودة حيث قال: ((وقد أعل هذه الزيادة شيخ الإسلام ابن تيمية في (القاعدة الجليلة) بتفرد حماد بن سلمة بها ومخالفته لرواية شعبة وهو أجل من روى هذا الحديث وهذا إعلال يتفق مع القواعد الحديثية ولا يخالفها البتة وقول الغماري في: (المصباح) بأن حمادا ثقة من رجال الصحيح وزيادة الثقة مقبولة غفلة منه أو تغافل عما تقرر في المصطلح أن القبول مشروط بما إذا لم يخالف الراوي من هو أوثق منه قال الحافظ في (نخبة الفكر): (والزيادة مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثق فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ ومقابلة الشاذ) قلت : وهذا الشرط مفقود هنا فإن حماد بن سلمة وإن كان من رجال مسلم فهو بلا شك دون شعبة في الحفظ ويتبين لك ذلك بمراجعة ترجمة الرجلين في كتب القوم فالأول أورده الذهبي في (الميزان) وهو إنما يورد فيه من تكلم فيه ووصفه بأنه (ثقة له أوهام) بينما لم يورد فيه شعبة مطلقا ويظهر لك الفرق بينهما بالتأمل في ترجمة الحافظ لهما فقال في (التقريب): (حماد بن سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره) ثم قال : (شعبة بن الحجاج ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتنش بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة وكان عابدا)^٧

نعم قدمتم الهوى على الحق والحقيقة، وخالفتم ونقضتم وهدمتم كل ما بنيتم اتباعا لهواكم، فإنكم أيضا تقرون على أن الراوي ثقة إذا خالف من هو أوثق منه وأكثر عددا، فلا يلتفت إلى ما رواه، ولكن هنا رميتم هذه القاعدة وراء ظهوركم وافترتيم على من لا ينطق عن الهوى، عجا من أمركم!! هنا يرد الألباني رواية حماد لأنه خالف من هو أوثق منه وهو شعبة أخذا بالقواعد الحديثية، ولكن لما خالف حماد بن سلمة من هو أوثق منه وهو حماد بن زيد في مسألة الرؤية ، ترك هذه القواعد وقدم الهوى، فأخذ برواية حماد ، وترك رواية لمن هو أوثق من حماد، هذا هو الألباني لمن لا يعرفه، وصدق الألباني لما قال: "إنني لا أقلد أحدا في منهجي العلمي"^٨.

^٧ - التوسل ص ٨٣ (التنبيه: الكلام هنا في (التوسل) لس في زيادة حماد بن سلمة ومخالفته بمن هو أوثق منه في مسألة الرؤية، وإنما هي زيادته ومخالفته ومخالفته في مسألة أخرى، ولكن الحكم واحد.
^٨ - تمام المنة ص ٢٤٥

٣- ما حكم رواية الراوي الذي له أوهام؟

الجواب عن هذا السؤال الثالث: يقول الألباني عن محمد بن متوكل: "قلت: ضعيف وفي التقريب له أوهام كثيرة"^٩, وقال: "وعلمته ابن أبي السري هذا، قال الحافظ في التقريب صدوق له أوهام كثيرة"^{١٠}, وقال عن نفس الراوي: "قلت: وهذا سند ضعيف من أجل محمد بن أبي السري أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "ثقة له مناكير" وقال الحافظ في التقريب: "صدوق له أوهام كثيرة"^{١١}.

قلت: هذا ما قاله الألباني، فتراه هنا أنه يضعف محمد بن متوكل بسبب الأوهام، ولكن لما كان هؤلاء القوم يقدمون الهوى على الحق والحقيقة، انظر ماذا يقول عن حماد بن سلمة، إنه يصححه بكل قوته مع أن العلة واحدة بينه وبين محمد بن متوكل الذي ضعفه، ألا وهي الأوهام، يقول الألباني:

"وهذا التعليل واهٍ الذي قبله فإن حماد بن سلمة إمام من أئمة المسلمين ثقة حجة ما في ذلك شك ولا ريب ولا يخرج من ذلك أن له أوهاماً وإلا فمن الذي ليس له أوهام؟ ولو أن الراوي الثقة يرد حديثه لمجرد أوهام له لما سلم لنا إلا القليل من جماهير الثقات من رجال الصحيحين فضلاً عن غيرهما. ولذلك جرى علماء الحديث سلفاً وخلفاً -منهم النووي- على الاحتجاج بحديث حماد بن سلمة إلا إذا ثبت وهمه"^{١٢}.

انظر كيف تسيطر الهوى على صاحبها، يقول هذا الذي لا يقلد أحداً في منهجه العلمي: "ولو أن الراوي الثقة يرد حديثه لمجرد أوهام له لما سلم لنا إلا القليل.."^{١٣} هل فعلاً أن كثيراً من الثقات لهم أوهام حتى تدعي لو أن الراوي الثقة يرد حديثه لمجرد أوهام له لما سلم لنا إلا القليل؟ ولماذا تركت رواية ابن السري محمد بن متوكل مع أنه ثقة له أوهام؟ ابن السري لا يجوز الاحتجاج به بسبب أوهامه مع أنه ثقة، أما حماد ابن سلمة حجة يحتج به لأنه ثقة له أوهام!!!!

لم يستطع الألباني تضعيف حماد بن سلمة لأن حمادا راوي حديث الزيادة بمعنى الرؤية، فتضعيفه يؤدي إلى سقوط ما تهوى به أنفسهم فصححه بكل قوته فتناقض، نفس العلة مع اختلاف الحكم!!!

صدقت يا ألباني لما قلت: "إنني لا أقصد أحداً في منهجي العلمي"^{١٣}.

^٩- إرواه ج ٤ ص ٣٨٣
^{١٠}- إرواء الغليل ج ٥ ص ٢١٩ - ٢٢٠
^{١١}- إرواء الغليل ج ٥ ص ٣٣٣
^{١٢}- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ج ٢ ص ٣٣٢ - ٣٣٣
^{١٣}- تمام المنة ص ٢٤٥

٤ - هل ما رواه حماد عن ثابت مقطوع بصحته؟

الجواب عن السؤال الرابع: أما ما يرددونه بألسنتهم بأن حماد بن سلمة أوثق الراوي من جميع الرواة الذين يروون عن ثابت الباني، فإذا اختلف الرواة فيما يروونه عن ثابت، فرواية حماد مقدمة على روايتهم، فإن رواية حماد عن ثابت صحيحة. **قلت:** فهراء باطل، فإن حمادا هذا روى عن ثابت البنان عددا من الروايات الباطلة، منها:

١- "...ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مال قال: لما ماتت رقية بنت رسول الله ﷺ قال النبي ﷺ: لا يدخل القبر رجل قارف أهله الليلة فلم يدخل عثمان القبر"^{١٤}.

قال ابن حجر: ((رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس فسمها رقية أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک، قال البخاري: ما أدري ما هذا، فإن رقية ماتت والنبي ﷺ ببدر لم يشهدها، قلت: وهم حماد في تسميتها فقط))

وقال ابن حجر: ((ووقع في الأوسط للطبراني من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أنها رقية، ولا يصح)) وقال في الإصابة ((...قال أبو عمر هذا خطأ من حماد إنما كان ذلك في أم كلثوم))^{١٥}

فقد رأيت أيها الأخ الكريم أن ادعاءاتهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، وأنها ودعوى فارغ من الدليل والبرهان، والواقع يشهد بخلاف ذلك كما رأيت بأم عينيك، وأزيدك مثالا حتى لا تكون في ريب من بطلان دعواهم، وهذا المثل تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم، ولا أدري هل نأخذ هذه الوصمة القبيحة لأن حمادا روى عن ثابت!!!

^{١٤} - المستدرک للحاکم ج ٤ ص ٥١ / فتح الباري لابن حجر ج ٤ ص ٥٠٥
^{١٥} - الإصابة ج ٨ ص ٨٣

أنظر ما يأتي :

٢- وجاء في كتاب السنة لابن أحمد ((حدثني إبراهيم بن الحجاج الناجي نا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه فلما تجلى ربه للجبل قال حماد هكذا وأرانا إبراهيم طرف الخنصر قلت لابراهيم رفعه قال لا....))^{١٦}

إذا إن الله أظهر طرف خنصره أي أبدى عن بعض ذاته - تعالى الله عن ذلك - ، كما هو مفهوم هنا من هذه الرواية، وهذا المفهوم يتوافق مع ما أخرجه ابن ابي عاصم في السنة في رواية حماد بن سلمة عن ثابت، كما أنه يتوافق مع ما أخرجه ابن أحمد في كتابه السنة، وهو:

٣- ((حدثنا هذبة بن خالد ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى) فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا) قال وضع إبهامه على قريب من طرف أئمنته فساخ الجبل قال حميد لثابت تقول هكذا فوكزه قال ويقول رسول الله ﷺ ويقول أنس فأكتمه أنا))

٤- أما رواية ابن أحمد ((إن الله عز و جل إذا أراد أن يخوف عباده أبدى عن بعضه إلى الأرض فعند ذلك تنزل وإذا أراد أن تدمدم على قوم تجلى لها))^{١٧}

"إنني لا أقلد أحدا في منهجي العلمي" قالها الألباني حين صحح وضعف تقليدا لمن سبقه، كأنه يقول إنه مقلد الذي لا يقلد أحدا، حتى في هذا تناقض، ولا نستغرب عندما نراه يشنع على الإباضية عندما لا يأخذون بالآحاد في مسائل الاعتقاد، ولعل الألباني يجهل أن إمامه ابن تيمية رد بعض روايات لكونها آحادية وغير متواترة، وإن كان بعض ما رده، رده نصرة لأفكاره الخبيثة.

^{١٦} - السنة لابن أحمد: ص ٢٧٠ رقم ٥٠٢
^{١٧} - السنة لابن أحمد ص ٣٧٠ رقم ١٠٦٩

كما في قوله (قدم العالم)، حيث يعتقد ابن تيمية بتسلسل الحوادث (chain of creation) ، حيث أخذ ابن تيمية برواية ((كان الله ولا شيء قبله)) ورد ما رواه البخاري بلفظ ((كان الله ولا شيء غيره)) حيث قال في رده ما نصه: (وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس هو متواتراً، فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير، فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر... الخ)^(١٨) كما أنه رد أيضا ما روى غير البخاري الرواية الثالثة كما ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح: ((كان الله ولا شيء معه))^(١٩) .

ومما يثير العجب العجاب أن نجد الألباني ينكر على الإباضية في ردهم الحديث الأحادي الذي يخالف دلالة القرآن الكريم ، بينما نجد إمامه ابن تيمية يرد الحديث الأحادي الذي وافق نصوص القرآن ، فمن هو أضل سبيلا يا ألباني!!؟؟

ومن أعجب العجاب أن نجد إمامك ابن تيمية ينكر أشد الإنكار على ابن حزم الذي نقل الإجماع في كتابه "مراتب الإجماع" قائلا: (الإجماع على كفر من نازع أن الله سبحانه وتعالى لم يزل وحده ولا شيء معه) حيث رد ابن تيمية هذا الإجماع مستغربا قائلا:

(وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع أنه سبحانه وتعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كما شاء، ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله ولا تنسب إلى رسول الله ﷺ (...)

(١٨) انظر: نقد مراتب الإجماع لابن تيمية المطبوع بهامش مراتب الإجماع للإمام ابن حزم، ص ١٦٨-١٧٠، طردار العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ط ٣.
(١٩) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ج ١٣، ص ٦، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

يقول سماحة الشيخ: "ولا تعارض بين هذه الروايات الثلاث، فإن كونه سبحانه وتعالى: ((ولا شيء

قبله)) لا ينافي أنه سبحانه وتعالى: ((كان ولا شيء معه)) ولا ينافي أنه سبحانه وتعالى: ((كان ولا

شيء غيره))، والآيات القرآنية الصريحة الواضحة تدل دلالة قاطعة على أن سبحانه وتعالى: ((كان ولا

شيء معه)) و((كان ولا شيء غيره)) ذلك لأن الآيات القرآنية ناصة نصاً ظاهراً صريحاً بأن الله

سبحانه وتعالى خلق كل شيء، وأنه هو الذي يبدأ الخلق: «أمن يبدأ الخلق ثم يعيده»^(٢٠) «والله خالق

كل شيء»^(٢١) «وخلق كل شيء فقدره تقديراً»^(٢٢) فالله سبحانه وتعالى خلق الكائنات بأسرها.

ولكن ابن تيمية نجده يرد هذه الرواية التي جاءت في صحيح البخاري، ويعتدل في رده لها بأنها

رواية غير متواترة، مع أن هذه الرواية وإن كانت غير متواترة تعتضد بالنصوص القطعية من كتاب

الله وسنة رسوله ﷺ التي تدل على أن الله سبحانه وتعالى خلق الوجود بأسره، وقد أجمعت الأمة

على ذلك، فما من شيء في هذا الوجود إلا وهو مخلوق لله سبحانه، وإذا كان كل شيء مخلوقاً

لله فإنه سبحانه وتعالى متقدم على كل ما خلق، إذ لا يمكن أن تكون الصنعة سابقة على صانعها،

وإذا كان ذلك مستحيلًا فمن الضروري عقلاً أن يكون الله سبحانه وتعالى سابقاً لهذا الوجود بأسره.

ولكن ابن تيمية يرفض ذلك لأجل موافقته لمذهب أرسطو، ويحاول أن يلوي الأدلة، ويرد بعضها بكونها

غير متواترة، ويأول بعضها بما يتفق مع هواه في هذه القضية، فالله المستعان^{٢٣}.

نعم فإن معتقدي تسلسل الحوادث (chain of creation) لديهم فلسفة تقول: (From nothing

comes nothing) أي "من لا شيء لا ينشأ شيء"، لذلك قال ابن تيمية: ((لا نسلم بل يكون

الحادث اليومي مسبقاً بحدوث لا أول لها ولم قلت: إن ذلك غير جائز؟))^{٢٤}

وقال: ((...وأين في القرآن امتناع الحوادث لا أول لها؟))^{٢٥}

(٢٠) النمل ٦٤.

(٢١) الزمر ٦٢.

(٢٢) الفرقان ٢.

٢٣ - وسقط القناع ص ١٠٤ - ١٠٥.

٢٤ - ابن تيمية: درء التعارض ص ٢٢٨.

٢٥ - المرجع السابق ص ٦٧.

وقال: "وحيث أن فيمتنع كون شيء من العالم أزليا وإن جاز أن يكون نوع من العالم دائما لم يزل، فإن الأزل ليس هو عبارة عن شيء محدد بل ما من وقت إلا وقبله وقت آخر فلا يلزم من دوام النوع قدم شيء بعينه فإن الأزل ليس هو عبارة عن شيء محدد بل ما من وقت يقدر إلا وقبله وقت آخر فلا يلزم من دوام النوع قدم شيء بعينه وإنما قيل يمتنع قدم شيء بعينه"^{٢٦}.

والحمد لله قد تشجع الألباني ورد على إمامه في إثباته مع الله غيره في أزليته حيث قال الألباني:
"ولقد أطال ابن تيمية رحمه الله الكلام في رده على الفلاسفة محاولا إثبات حوادث لا أول لها، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول، ولا تقبله أكثر القلوب، حتى اتهمه خصومه بأنه يقول بأن المخلوقات قديمة لا أول لها، مع أنه يقول و يصرح بأن ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بالعدم، و لكنه مع ذلك يقول بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له . كما يقول هو و غيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القول منه غير مقبول"^{٢٧}

الألباني يترحم على ابن تيمية الذي يثبت مع الله غيره في أزليته تعالى، ويترك الأخذ بالآحاد في الاعتقاد، أما الإباضية الذين لا يأخذون بالآحاد في الاعتقاد حكمهم عند الألباني يعجز اللسان عن التعبير عنه... فلا تعليق

هذا وحيث إن الألباني ينتقد الإباضية في عدم الأخذ بالآحاد في مسائل الاعتقاد، نجد إمامه مرة أخرى يرد أحاديث المروية عن المهدي المنتظر بحجة أنها آحادية ولا يجوز الإحتجاج بها في الاعتقاد، يقول في منهاج السنة (ج ٢ ص ١٣٣): "الثاني أن هذا من أخبار الأحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلا به"^{٢٨} يا ألباني! هل سيشاركنا إمامك ابن تيمية فيما تراه ضلالا، أو أنه مجتهد مخطئ له أجر اجتهاده، والإباضية ضالون مضلون!!؟!

^{٢٦} - منهاج السنة ج ١ ص ١٠٩

^{٢٧} - الصحيحة ج ١ ص ٢٥٨ رقم ١٣٣.

^{٢٨} - نعم كل ما روي عن المهدي المنتظر باطل مردود، ولكن نستغرب من هذا الرجل الذي عد روايات المهدي المنتظر التي رويت بعشرات ومن طرق مختلفة أنها آحادية، ويجعل روايات الرؤية متواترة مع مخالفتها لصريح الكتاب.

نقول لك: دع يشاركنا فيما تراه ضلالاً إمامك ابن تيمية وكذلك البزدوي الذي لا يأخذ خبر الآحاد في

الاعتقاد حيث يقول في أصوله (ص ١٥٢): "...وهو كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً لا عبرة

للعدد فيه بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر وهذا يوجب العمل ولا يوجب العلم يقينا ..."

❖ **ويقول السرخسي في الأصول** (ص ١١٢) "فإن خبر الواحد لا يوجب علم اليقين لاحتمال

الغلط من الراوي" **ويقول السبكي في الإبهاج** (ج ٢ ص ٤٢): "وأما الآحاد وهي لا تفيد

القطع إنما تفيد الظن"

❖ **وكذلك يقول الأمير الصنعاني في إجابة السائل** (ص ١٠٢): "وحاصل القول فيما يفيد

الخبر الآحادي ثلاثة أقوال أشار إليها في جمع الجوامع حيث قال خبر: الواحد لا يفيد العلم

إلا بقرينة وقال الأكثر لا مطلقاً..... فالقول بأنه لا يفيد العلم هو قول الجمهور من أئمة

الأصول" **وقال في** (ص ١٦٦) "وقد عرفت أن الآحادي لا يفيد إلا الظن كما عرفت إلا إذا

حفته قرائن...الظني حجة ظنية وهذا مما لا خلاف فيه" **وقال القرافي في شرح تنقيح**

الفصول (ج ٢ ص ٤٢٩): "وعلى كل حال، المسألة فيها ثلاثة مذاهب شهيرة، الأول: خبر

الآحاد لا يفيد العلم مطلقاً بل الظن، وهو للأكثرين" **وقال القرافي في تنقيح الفصول**

وشرحه (ص ٣٥٦): "الفصل الخامس في خبر الواحد وهو خبر العدل الواحد أو العدل المفيد

للظن"

ويقول ابن عاشور في التحرير والتنوير (ج ١ ص ١٣٧) نقلاً عن الباقلاني وابن العربي: "والثاني

أيضاً باطل لأن خبر الواحد لا يفيد إلا الظن" **ويقول القشيري في لطائف الإشارات** (ج ٥ ص

٣٨): "وفي هذا دلالة على أن خبر الواحد لا يوجب العلم..."

❖ **وقال الإمام ابن السبكي في جمع الجوامع والمحلي في شرحه مع حاشية ابن القاسمي**

العبادي (ج ٣ ص ٢١٥): (خبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرينة) كما في إخبار الرجل بموت

ولده المشرف على الموت ، مع قرينة البكاء ، وإحضار الكفن والنعش (و قال (الأكثر لا) يفيد (مطلقاً).

❖ **وقال في صفحة (٤٣٣) :** " وفي تنقيح ابن الحاجب وشرحه (التوضيح (ما نصه) : والثالث - ويعنى به الخبر الآحادي - يوجب عليه الظن إذا اجتمع الشرائط التي نذكرها إن شاء الله تعالى ، وهي كافية لوجوب العمل لأنه لا يوجب العلموالعقل يشهد أنه لا يوجب اليقين)..... وفي حاشية السعد التفتازاني عليهما أن هذا هو قول الجمهور ثم قال: بل العقل شاهد بأن خبر الواحد العدل لا يوجب اليقين ، وأن احتمال الكذب قائم وإن كان مرجوحاً..... "

❖ **وقال في فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لابن عبد الشكور (ج ٢ ص ١٢١) ما نصه :** "الأكثر من أهل الأصول ومنهم الأئمة الثلاثة على أن خبر الواحد ، إن لم يكن هذا الواحد المخبر معصوما نبيا ، لا يفيد العلم مطلقا ، سواء احتف بالقرائن أو لا لو أفاد خبر الواحد العلم لأدى إلى التناقض إذا أخبر عدلان بمتناقضين -ثم قال - وذلك أي إخبار العدلين بمتناقضين جائز بل واقع ، كما لا يخفى على المستقرئ في الصحاح والسنن والمسانيد.

❖ **ونقل القاسمي في محاسن التنزيل (ج ١٣ ص ٤٩٢٠) في تفسير سورة الأحزاب عن الإمام محمد عبده في إحدى فتاواه أنه قال:** " ولو أراد مبتدع أن يدعو إلى هذه العقيدة ، فعليه أن يقيم عليها الدليل الموصل إلى اليقين إما بالمقدمات العقلية البرهانية ، أو بالأدلة السمعية المتواترة، ولا يمكنه أن يتخذ حديثا من حديث الآحاد دليلا على العقيدة ، مهما قوي سنده ، فإن المعروف عند الأئمة قاطبة أن أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظن (وإن الظن لا يغني من الحق شيئا).

❖ وجاء في تفسير القاسمي في تفسير سورة الفلق (ص ١٨٦): "وأما الحديث فعلى فرض صحته فهو آحاد والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد....."

❖ وقال الإمام محمد عبده في تفسير المنار ٠ ج ٣ ص ٣١٧): "وَلِصَاحِبِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي حَدِيثِ الرَّفْعِ وَالنُّزُولِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ تَخْرِيجَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ حَدِيثُ آحَادٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرِ اعْتِقَادِيٍّ لِأَنَّهُ مِنْ أُمُورِ الْعَيْبِ وَالْأُمُورِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ لَا يُؤْخَذُ فِيهَا إِلَّا بِالْقَطْعِيِّ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهَا هُوَ الْيَقِينُ، وَلَيْسَ فِي الْبَابِ حَدِيثٌ مُتَوَاتِرٌ"

❖ ويقول ابو منصور البغدادي في أصول الدين (ص ١٢): " أخبار الآحاد متى صح سندها وكانت متونها غير مسحيلة في العقل كانت موجبة للعمل دون العلم"

❖ وقال الإسنوي في نهاية السؤل (ج ١ ص ٢٢): "وأما السنة فالآحاد منها لا تفيد إلا الظن..... لأن الآحاد إن أفادت فإنما تفيد الظن, والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العملية وهي الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين وكذلك قواعد أصول الفقه, كما نقله الأنباري شارح البرهان عن العلماء قاطبة"

❖ وقال ابن عبد البر في التمهيد (ج ١ ص ٧): "اختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد.....والذي عليه أكثر أهل العلم أنه يوجب العمل دون العلم وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر....."

❖ وقال البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٥٧): " ولهذا الوجه من الاحتمال ترك أهل النظر من أصحابنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفات الله تعالى ، إذا لم يكن لما انفرد منها أصل في الكتاب أو الإجماع"

❖ وقال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣١): "وأما خبر الواحد فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوى له واحداً أو أكثر واختلف في حكمه فالذى عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الاصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها ويفيد الظن ولا يفيد العلم... (ثم أورد حجج القائلين بحجية حديث الآحاد في العقيدة ثم قال): وهذه الأقاويل كلها سوى قول الجمهور باطلة"

❖ وقال الباجي في الإشارة (ص ٢٣٤) : "وأما خبر الآحاد فما قصر عن التواتر، وذلك لا يقع به العلم..... وقال محمد بن خويز منداد: يقع العلم بخبر الواحد، والأول عليه جميع الفقهاء."

❖ وقال الخطيب البغدادي في الكفاية (ص ٤٣٢): "خبر الواحد لا يقبل في شيء من أبواب الدين المأخوذ على المكلفين العلم بها والقطع عليها"

❖ وقال الإمام الحرمين في البرهان (ج ١ ص ٦٠٦): "ذهبت الحشوية من الحنابلة وكتبة

الحديث إلى أن خبر الواحد العدل يوجب العلم وهذا خزي لا يخفى مدركه على ذي لب "

❖ وقال الفخر الرازي في أساس التقديس وفي المعالم (ص ١٣٨) : "والعجب من الحشوية

أنهم يقولون: الاشتغال بتأويل الآيات المتشابهة غير جائز لأن تعيين ذلك التأويل مضمون والقول

بالظن في القرآن لا يجوز ثم يتكلمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد مع أنها في غاية

البعد عن القطع واليقين...." وقال الفخر في مفاتيح الغيب (ج ١ ص ١٨٧) : "والثاني : أن

مذهب أبي حنيفة أن خبر الواحد إذا ورد على خلاف القياس لم يقبل...."

❖ وقال أبو بكر بن عاصم في مرتقى الوصول:

وخبر الواحد ظنا حصلا **** وهو بنقل واحد فما علا

❖ يقول الشارح في نيل السؤل (٥٧): ومذهب الجمهور أن خبر الواحد لا يفيد العلم ولو احتفت به القرائن وكان راويه عادلا يقول أبو الخطاب الحنبلي في التمهيد (ج ٣ ص ٧٨): "خبر الواحد لا يقتضي العلم قال - أي أحمد - في رواية الأثرم : (إذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه و سلم باسناد صحيح فيه حكم أو فرض عملت بالحكم والفرض وودنت الله تعالى به ولا أشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك) قال :فقد نص على أنه لا يقطع وبه قال جمهور العلماء"

❖ يقول صفي الدين البغدادي الحنبلي في قواعد الأصول (ص ١٦): "والآحاد ما لم يتواتر والعلم لا يحصل به في إحدى الروايتين وهو قول الأكثرين ومتأخري أصحابنا"

❖ يقول ابن قدامة في روضة الناظر (ج ١ ص ٢٦٠): "القسم الثاني أخبار الآحاد وهي ما عدا المتواتر اختلفت الرواية عن إمامنا رحمه الله في حصول العلم بخبر الواحد فروى أنه لا يحصل به وهو قول الأكثرين والمتأخرين من أصحابنا لأننا نعلم ضرورة أنا لا نصدق كل خبر نسمعه"

❖ يقول الطوفي الحنبلي في البلبل في أصول الفقه على مذهب أحمد بن حنبل (ج ٢ ص ١٠٣): "الثاني: الآحاد وهو ما عدم شروط المتواتر أو بعضها وعن أحمد في حصول العلم به قولان: الأظهر لا وهو قول الأكثرين...."

❖ يقول السفاريني الحنبلي في لوائح الأنوار السنية (ج ١ ص ١٣٣) وفي لوامع الأنوار (ج ١ ص ٥): "واعتبروا في أدلتها اليقين لعدم الاعتداد بالظن في الاعتقادات"

❖ يقول ابن تيمية في نقد مراتب الإجماع: (ص ٣٠٤): "فهذا اللفظ ليس في كتاب الله، وهذا الحديث لو كان نصا فيما ذكر فليس هو متواترا"

❖ وانظر إن شئت التبصرة للشرازي (ص ٢٩٨) وفي اللمع (ص ٧٢) وابن الأثير في مقدمة جامع الأصول (ج ١ ص ١٢٥) وابن الحاجب في منتهى الأصول (ص ٧١) الإمام البخاري في صحيحه ، انظر فتح الباري (ج ١٣ ص ٢٩٠) وهنا التنبيه: وهو أن الإمام البخاري لم يصرح بأن حديث الأحاد يؤخذ في العمليات ولا يؤخذ في الاعتقاد، وإنما جاء بكلام مراده ذلك كما بين أهل العلم ، وهو قوله: " بَاب مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ "

وانظر: السمرقندي الحنفي في ميزان الأصول (ج ٢ ص ٦٤٢ - ٦٤٣) الجصاص : الفصول في الأصول (ج ٣ ص ٥٣ و ٩٣) أبو القاسم الكلبي في تقريب الوصول إلى علم الأصول (ص ١٢١) ابن برهان في الوصول إلى الأصول (ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٤) صفى الدين الهندي في نهاية الأصول (ج ٦ ص ٢٨٠١ - ٢٨٠٢) ابن بدران في نزهة الخاطر العاطير (ج ١ ص ٢٦١). وابن أبي يعلى في بطقات الحنابلة (ج ٢ ص ٢٤٥ - ٢٤٦).

تمحمد الله